وفي ترويج صورته في الأردن والعالم العربي، يراوح الملك بين صورة خادم المصالح الإسرائيليّة الأمين ـ وهذه الصورة تسرّ إعلام النفط والغاز ـ وصورة الوطني القومي التي يستخدمها في تسويق نفسه في أوساط الفلسطينيّين في الأردن. ويستعين في هذا الترويج بـ«يسار البلاط»، لو جازت التسمية، وهذا اليسار له من جنس اليسار ما لـ«اليسار الديموقراطي» الحريري اللبناني من يسار. وفيما كان الملك، مثلاً، يشارك بأمر من أميركا في تدريب عصابات المعارضة المسلّحة في سوريا على الأراضي الأردنيّة وبمشاركة من الجيش الأميركي نفسه، كان يستدعي بضعة يساريّي البلاط لحفلة عشاء وبيبعهم بضع كلام عن معارضته لأميركا وسياساتها في سوريا والمنطقة. وروّج يسار البلاط الأردني له وزعموا أنه يعارض المعارضة المسلّحة في سوريا، فيما كان الأردن الدولة الرئيسية في تسليح المسلّحين وتدريبهم وتسريبهم إلى سوريا. لكن موضوع «يسار البلاط» موضوع آخر، ولنذكر أن الحسين استعان في سنوات حكمه بقوميّي البلاط: وكان هؤلاء من أدعياء القوميّة العربيّة ـ من أمثال وصفي التل، السيّئ الذكر والذي يخضع لتجميل خبيث من قبل يسار البلاط الأردني ـ الذين التحقوا بنظام الحسين ودافعوا عن مجازره قبل أيلول الأسود وأثناءه وبعده.

استفاض عبد الله في حديثه من دون أن يدري أن وقع كلامه سيكون مختلفاً بعد ترجمته. ظنّ أن الرجل الأبيض وحده سيقرأ ما يقول، وأنه كعادته سيطيّب له. من الأمور المسلية أن ترى الملك الأردني يجول على الشاشات الأميركيّة والأوروبيّة وهو يتحدّث براحة ما بعدها راحة عن «الربيع العربي» ويجيب عن أسئلة تتعلّق بتطلّعات الشباب العربي. الطاغية الصغير يصدّق أحياناً الصورة التي يصنعها الصهاينة له: أنه زعيم الشباب العربي ورمز الديموقراطيّة. لكن هذه المقابلة لم تسرّ الرجل الأبيض. هناك في الصحافة الأميركيّة من سخر من الملك الذي لا يعجبه أحد في طول المنطقة وعرضها إلا بنيامين نتنياهو.

أطال عبد الله في تقويم زعماء عرب من أعداء أميركا (لا يجرؤ طبعاً على تقويم شيوخ النفط والغاز الذين يستجدي مالهم، كما استجدى والده مالهم بأمر أميركي وإسرائيلي) ظناً منه أنه الأذكى والأحكم والأعمق. بقي أن يقوّم هذا الملك القدرات اللغويّة العربيّة للحكّام العرب. والطريف أنه علّق على محمد مرسي بالقول إنه «لا عمق» لديه، وكأن الملك يظنّ أنه في أحاديثه وحكمه يشعّ عمقاً ونوراً. (هو في الحكم هذا مثل الكاتب اللبناني، علي حرب، الذي يتحدّث عن التنوير في مهرجان «الجنادريّة» السعودي). كما أن الملك يلعب دور البطل السينمائي في تلك المقابلات: فيقول لمحدّثه الصهيوني إنه استدعى طلاباً وممثّلي قبائل وإنه قرّعهم واحداً واحداً وصرخ في وجههم، إلخ. من الأكيد أن عبد الله يتحدّث عن شخص آخر، لا عن نفسه. هو بعيد عن دور الزعيم البطولي الذي يواجه شعبه ويقرّع قادة منظمات وجمعيّات وقبائل. لكن الخيال الذي ابتدع قصّة إشهار المسدّس (الحربي، طبعاً) بوجه أعدائه في جيش والده العزيز، ابتدع له أيضاً صورة بطوليّة تذهل المُستمع الصهيوني.

طبعاً، على عادة والده، كذّب عبد الله الحديث. وكان الملك حسين ينفي بإباء وشمم كل أخبار لقاءاته مع الإسرائيليّين. وبين ملك هاشمي وإسرائيلي، الملك هو أكثر كذباً حتماً من الأخير، دوماً. لكن المقابلة أحدثت دويّاً في الأردن لأنه تحدّث بصورة يخفيها عن شعبه. والمقابلة هذه مفيدة كي يرى شعبه المُصادر ملكه على حقيقته، ومن دون تجميل يسار البلاط. لعلّنا نهتف عمّا قريب على نسق الهتاف الذي انطلق بعد مجازر أيلول: يا عبد الله يا بنَ أنطوانيت، لا تظنّ الشعب مات...

* كاتب عربي (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)

العقل، الذي يتفق الناس جميعاً على أحكامه بلا خلاف، ليصل بهذا إلى وضع حدٍ وتعريفٍ للفضيلة. المشكلة أو المعضلة مع «الجزيرة»، وهذا برأينا المتواضع جداً، أنّ عملية طبخ الأخبار والتقارير تتمّ بمهنيّةٍ كبيرةٍ للنجاح في إيصال المعلومة أو المعلومات إلى المشاهد العاديّ على أنّها معلومة مؤكدة، لا لبس فيها ولا غبار عليها، أيّ أنّ عملية التضليل تسير وفق معايير سفسطائيّة، تماماً كما كان بالنسبة إلى أهل أثينا، الذين اخترعوا السفسطائية، حيث لم تكن البلاغة في القول مجرد وسيلة لتجميل الكلام، بل وسيلة لا غنى عنها لإظهار الحقيقة.

■ ■ ■

والشيء بالشيء يذكر: يعتمد التلفزيون في المقام الأوّل على الصورة في نقل الأفكار والمعلومات. بعكس الصورة، الكلمات يُمكنها أن تحمل فرضيّة أو تساؤلاً أو اقتراحاً. يمكنك أن تقول إنّك تختلف مع عبارة معيّنة، ولكن ليس بإمكان أحدهم أنْ يختلف مع صورة أو يقول إنّه يتفق معها جزئياً. الصورة يمكنها فقط أن تثير المشاعر، يمكنك أن تُعجب بمشهد طبيعيّ، تحزن لصورة شخص قتل في حرب، تتحمس لرؤية صورة لعلم بلادك، ولكن لا يمكنك أنْ تقول إنّ هذه الصورة خاطئة. وهنا نصل إلى نقطة لا تقلّ خطورتها عمّا ذكرنا آنفاً، ففضائية «الجزيرة» تمتلك من الأدوات التكنولوجيّة المتطوّرة والحديثة جداً ما يكفي لتغيير الصورة، أوْ حتى خلق الصورة، وتسويقها على أنّها حقيقيّة، ضمن الحيّز الفضائيّ. وخلال السنتين الأخيرتين، لجأت هذه القناة إلى هذا الأسلوب في تعاملها مع الأزمة السورية، وخلقت لدى المتلقي العربي انطباعاً أوْ حتى شعوراً بأنّ النظام السوريّ يرتكب المجازر ضدّ شعبه، واستعملت صوراً مأخوذة من قطاع غزة ومن العراق، زاعمةً أنّها التُقطت في بلاد الشام.

■ ■ ■

المؤسف حقًا، كما قال مارتن لوثر كينغ «إنّه لا شيء يؤلم الناس مثل التفكير»، ذلك أنّك عندما تُحاول النقاش حول الصدقيّة، يُواجهك الآخر بالصورة، ويقول بدون استخدام العصف الذهنيّ، ولكن رأيت الصور في «الجزيرة»، الأمر الذي يجعل مهمتك صعبة، إنْ لم تكن مستحيلة، وفي هذا السياق، لا غضاضة بالتذكير برواية 1984، وهي رواية ديستوبية من تأليف جورج أورويل قدّمها في عام 1949 والتي كان يتنبأ من خلالها بمصير العالم الذي ستحكمه قوى كبيرة تتقاسم مساحته وسكانه ولا توفّر أحلامهم وطموحاتهم، بل تُحوّلهم إلى مجرد أرقام في جمهوريات الأخ الأكبر الذي يراقب كل شيء ويعرف كل شيء، حيث يمثل حكمه الحكم الشمولي. وفي هذه الرواية نرى نظاماً شمولياً قمعياً فيه حزب واحد حاكم وشخص يدعى «الأخ الأكبر» يُمثّل رئيس الدولة. لم يرَ أحد الأخ الأكبر يوماً ما، ولكن في كل مكان أنت ترى صوراً لرجل قويّ الملامح ذي شارب وتحتها العبارة الساحقة الشهرة «الأخ الأكبر يُراقبك Big Brother Is Watching You». يُمارس الحزب تزييفاً للحقائق والتاريخ، والناس يُصدّقون كلّ شيء وأيّ شيء، وهذه الرواية تنطبق على مشيخة قطر وبوقها الإعلاميّ، ذلك أنّه بعدما كنّا نغتال الزعماء أوْ ننقلب عليهم، كما فعل أمير قطر مع والده بدعم أميركي، بتنا نغتال الدول والأوطان، كما يُحاولون الآن تنفيذه في سوريا، إذ إنّ قطر ترى نفسها الراعي السياسي لما يُسمى الخريف العربيّ. وتُطلق العنان للفضائية «الجزيرة» لتكون «سبونسر» الـ«ثورات العربيّة» من الناحية الإعلامية.

* كاتب من فلسطينيي 48

رغم الانتقادات... ميقاتي خرج متمماً واجباته الوطنية

سمير الحسن*

ليست مصادفة أن يتم اختيار الرئيس نجيب ميقاتي لترؤس الحكومة في مرحلتين، كانت كلّ واحدة منهما في أشدّ الظروف حساسية. كان اختياره في المرة الأولى من أجل إنقاذ البلد في مرحلة ربما كانت أخطر المراحل التي مر بها في تاريخه على الإطلاق، حكومة عام 2005 التي أعقبت اغتيال الرئيس رفيق الحريري، واستقالة الرئيس عمر كرامي. والثانية، لمواجهة تداعيات الأزمة السورية على لبنان، وما يحدق بالبلد من مخاطر في ظل التطورات على الساحة العربية.

استقال ميقاتي في ظروف فيها الكثير من الغموض. وجّهت لاستقالته الكثير من التهم، كمثل أنه ترك البلد في الوقت الذي يمر فيه بظروف أمنية متفجرة، أو أنه استقال من أجل مصلحة انتخابية ضيقة، حيث إن الاستقالة قد ترضي جمهوره الطرابلسي، وما شابه من أقوال. حتى صح كلام أحد الصحافيين من خصوم لبنان الذي قال: لبنان أكثر خيانة من بيت القمار، فهو يعاقب الفائز والخاسر على حد سواء.

لكن إذا نظرنا إلى ما حققه الرجل في حكومتيْه، نجد أنه قام بالكثير لمصلحة لبنان، وخصوصاً في الملفات الوطنية المتعلقة بجوهر البلد ومصيره الكبير.

في الحكومة الأولى، جاء ميقاتي إلى الحكم ليحمل أعباء اغتيال الرئيس الراحل رفيق الحريري، مع ما كانت تستدعيه انعكاسات الاغتيال من وقائع صعبة وشديدة التعقيد. يضاف إليها تفاعلات صدور قرار مجلس

> كان هم ميقاتي الحفاظ على الدستور باحترام المهل المتعلقة بالانتخابات

الأمن 1559 مع ما يعنيه من مسار سياسي كان من المعروف أنه سيفتح الباب على مصراعيه أمام التجاذبات الحادة في بلد تتعدد فيه المشارب السياسية، وتشهد تركيبته حساسيات طائفية ومذهبية في كل اتجاه.

ومن تحديات تلك الفترة، أيضاً، خروج القوات السورية من لبنان بشكل سريع، ما وضع لبنان في حالة من الفراغ الأمني والعسكري، حيث إن التركيبة الأمنية التي كانت سائدة لم تعد صالحة بطبيعتها، وبخلفيتها السياسية للمرحلة الجديدة، وكان يجب التقاط المبادرة بسرعة، وفهم معطيات المرحلة والتعامل معها بما يقي البلاد شر الفراغ الأمني الداهم.

التقط نجيب ميقاتي لحظة التحولات السياسية التاريخية رغم أنه لم يكن أمامه إلا مهلة زمنية قصيرة تفصل مدة ولايته عن الانتخابات النيابية. لكنه استطاع في مهلة شهور قصيرة أن يعيد التوازن والاستقرار إلى الوضع العام، ويرسي المركب على حالة من الثبات بعد العواصف التي عصفت به وجعلته متأرجحاً، وفاقداً التوازن، ومهدداً بالغرق.

أعاد تشكيل القوى الأمنية بالطريقة التي تناسب المرحلة، وأسّس قواعد الانتخابات النيابية بسرعة، وتمكن من العبور بالبلد في وسط الأعاصير إلى برّ الهدوء، حتى إذا جاءت الانتخابات النيابية وجرت بنجاح، وضع أمانة البلد بين يدي السلطة التشريعية الجديدة.

وجاءت الحكومة الثانية والوضع السوري متفجّر، والقوى المحلية غارقة في الساحة السورية، ومنها مَن يحمل الكثير من الثأر التاريخي على النظام السوري، منه ثأر قديم، ومنه المستجد. أما أبرز ما كان يتهدد جر لبنان إلى المستنقع السوري فهو أن تحالف الدول الغربية وجّه بنادقه باتجاه سوريا، فكان لا بد لحلفائه المحليين من حمل البنادق إلى جانبه، هناك يمكن أن يثأروا لأنفسهم من جهة، ويحققوا لتحالفهم الدور المطلوب منهم، وكان من شأن ذلك الموقف أن يدخل البلاد في صراعات يُعرَف كيف تبدأ، لكن لا يُعرَف كيف تنتهي، من جهة ثانية.

في هذه الظروف، جاءت استقالة حكومة الرئيس الأسبق سعد الحريري كأنها كانت تجنيباً للبلاد لأحداث كان الرجل سينخرط فيها تمهيداً للأحداث السورية، وقد انخرط فيها بالفعل في وقت لاحق من خارج موقعه في الحكومة. تصاعدت في تلك الآونة مخاوف زج لبنان بحروب الآخرين، وهو الضعيف، غير القادر على تحمّل أعباء ذلك الموقف، والمهدد بالتفكك جراء تداعياتها المحتملة. ألم ينهك كيانه عند انخراطه في حلف بغداد عام 1958؟ وفي انخراط قوى السلطة فيه لضرب المقاومة الفلسطينية أوائل السبعينيات؟

وجاء الرئيس ميقاتي ليتولى الحكم وليترأس الحكومة، وعلى عاتقه ألقيت مهمة أن يكون صمام أمان بوجه فتنة متفجرة، وأن يجنب البلد ويلات انعكاسات الأحداث والتطورات الإقليمية عليه. فطرح منذ البداية سياسة «النأي بالنفس» التي نجحت بنسبة معينة ولم ترضِ كثيرين بنسبة أخرى. وفي ولايته، لم يصدر من الحكومة ورئيسها أي موقف كان من شأنه أن يزعج المقاومة أو يؤثر سلباً في الأحداث السورية. مرّت مرحلة حكمه بشيء من الاستقرار على صعيد القوى الداخلية، وإنْ شهدت حكومته تجاذبات، إنْ من الشارع، أو من القوى المتضررة من الخروج من السلطة، أو من الحلفاء الذين شاركوه السلطة. سعى قدر الإمكان لعدم استفزاز الشارع الذي كان متأهباً، لا بل شغوفاً بالتوتير، فلم يمنع الخيم من حول السرايا، ولا من الاقتراب من منزله الطرابلسي وتعامل معها بأبوّة كاملة. كان يمر قربها رافعاً التحية لشبابها، ولم يعتبر تصرفهم عملاً عدائياً، بل نظر إليهم نظرة رجل الدولة نحو أبنائه، فرعاهم بعطف، ولم يسبب لهم ما يزعجهم.

وفي كل فترات ممارسته السياسة، إنْ في الحكم وزيراً أو رئيس وزراء، أو في النيابة، حرص على البقاء رجل الدولة فلم يلجأ إلى الشارع لدعم موقفه، ولم يشكل تكتلات أو تجمعات أو تياراً، فقد كان دائم الحرص على أن لا يدفع شارعه إلى حركات ميليشيوية لا تزال مرحلتها وارتداداتها مؤلمة حتى اليوم على الساحة اللبنانية منذ بدء أحداث 1975. واكتفى بمسار التزام القانون والاستقواء بالحق الدستوري الذي يحميه ويؤمّن استمراريته الوطنية، فكان ذلك سبباً لغالبية دول العالم، وخصوصاً منها الكبرى الفاعلة والمؤثرة، لدعمها له.

وتعبيراً عن تغليبه للخط الدستوري القانوني، إنْ في السلطة أو خارجها، لم يشأ أن يترك السلطة دون أن يحافظ على ما يحمي البلد من مخاطر الفراغ الدستوري، فقام قبل مغادرته سدة الحكم، بتطبيق بنود الدستور المتعلقة بالانتخابات النيابية وهو مدرك أن القوى السياسية لم تصل إلى توافقات على مختلف الشؤون الانتخابية، من تاريخ إجراء الانتخابات حتى القانون الانتخابي الذي ستجرى الانتخابات على أساسه. كان همه أن يحافظ على الدستور باحترام المهل الدستورية المتعلقة بالانتخابات وعلى قانون انتخابي قد لا يرضيه، لكنه لا يترك الانتخابات في مهبّ الريح، وبذلك حمى البلد من احتمالات الفراغ التشريعي، وما يمكن أن يهدد البلاد لاحقاً في ظروف قاتمة، مضطربة، مجهولة، من احتمالات أقلّها... الانهيار.

* كاتب لبناني